

إنفاق المرأة على أقاربها

دراسة فقهية مقارنة

عروة صبري

تلخيص:

يتناول هذا البحث موضوعاً من موضوعات نظام النفقات في الفقه الإسلامي والذي يتحمل فيه القريب الموسر مسؤولية الإنفاق على قريبه المعسر، حيث تطرق لمسألة إنفاق المرأة الموسرة على أقاربها المعسرين والحالات التي يمكن أن تلزم فيها المرأة بذلك على مختلف مستويات قرابتها من الأب والأم والجد والجددة والابن والبنات والأخ والأخت وسائر الأقارب، كما تناول البحث مدى مشاركة المرأة غيرها في واجب النفقة، كل ذلك في إطار تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي الذي جاءت به الشريعة الإسلامية. وقد تم بحث هذا الموضوع بدراسة آراء المذاهب الفقهية الأربعة ومقارنتها مع موقف قانون الأحوال الشخصية المعمول به في البلاد.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين

وبعد:

فإن من معالم التكافل الاجتماعي في الإسلام وجود نظام النفقات في الفقه الإسلامي، والذي حث الإسلام على تطبيقه على أرض الواقع وذلك من أجل تحقيق الكفاية للمعوزين في إطار معالجة مشكلتهم وعوزهم اجتماعياً.

والناظر في هذا النظام يلاحظ أنه يقوم على أساس تحمل الموسر من الرجال والنساء مسؤولية الإنفاق على أقربه من المحتاجين والمعسرين.

ومما يلاحظ أيضاً أن المرأة في هذا النظام هي الطرف المحاط بالرعاية والضمان إلا أن هذا الأمر لا يعني إعفاء المرأة الموسرة من مسؤولية الإنفاق في بعض الحالات وهذا هو موضوع بحثنا.

فقد تناولت في بحثي هذا موضوع إنفاق المرأة على غيرها وذلك بدراسة آراء المذاهب الفقهية الأربعة مع أدلتهم وبيان موقف قانون الأحوال الشخصية وموقف محكمة الاستئناف الشرعية وما هو معمول به في محاكمنا الشرعية من القضايا التي تناولتها بالبحث.

أما المنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي المقارن حيث قمت بالمقارنة بين آراء الفقهاء وبين موقف القانون المعمول به في البلاد مع توثيق المعلومات من